مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثامن والستون (أكتوبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الثامن والستون - أكتوبر ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانيا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

- وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٨

عنـوان البحـــث	الصفحـــة

- **الدراسات التاريخية:**

١- أضواء على رؤية الأستاذ الدكتور إسحاق عبيد التاريخية في دراسته «روما وبيزنطة» ..... ٣ – ٢٤

أ. د. محمد مؤنس عوض

٢- استراتيجية التعامل الروسي مع إقليم كردستان العراق منذ عام ٢٠١٤ ..... ٢٥ – ٤٦

م.د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

٣- التوظيف الأمريكي للمتغيرات الإقليمية في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ..... ٤٧ – ٦٤

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري

٤- الصراع الأسباني – البريطاني حول جبل طارق بين المصالح المشتركة والحقوق الوطنية (١٨٩٨-٢٠٠٩م) ..... ٦٥ – ١٢٤

د.أماني صلاح الدين سليمان

٥- عقلنة الخطاب السياسي لتحديد مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان العراق ..... ١٢٥ – ١٤٨

م.د. أيمن أحمد محمد & م.د. رنا مولود شاكر

٦- التوجهات الاقتصادية والسياسية لروسيا الاتحادية تجاه الشرق الأوسط «سوريا نموذجًا» ..... ١٤٩ – ١٨٦

د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن & د. رامى على محمد عاشور

- **دراسات اللغة العربية:**

٧- مستويات الخطاب في أدب الرحلة دراسة في شرق وغرب لمحمد حسين هيكل ..... ١٨٩ – ٢١٠

م. د. ضرغام عدنان صالح الياسري

تابع محتويات العدد ٦٨

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
٨- **تعدد الآراء في المذهب الحنفي قائم على أصول(الحقيقة والمجاز أنموذجًـــا**	٢١١ - ٢٤٢
م.م. نبراس محمود عبد الرزاق & م.م. هدى محمد محسن	
• **الدراسات الاجتماعية:**	
٩ - **مهارات القراءة وعلاقتها بعمليات الذاكرة لدى طلبة المرحلة المتوسطة**	٢٤٥ - ٢٧٢
أ.م.د. عدي راشد محمد القلمجي	
١٠- **عملية الإصلاح في العراق ودورها في تعزيز ثقافة الاعتدال والتعـــايش**	٢٧٣ - ٢٩٦
م.د. أحمد محمد علي جابر العوادي	
١١- **الوضع الاجتماعي العراقي عام ١٩٣١ ورأي الصحافة العراقية..**	٢٩٧ - ٣٢٢
المدرس/ فيان حسين أحمد	
• **الدراسات الاقتصادية:**	
١٢- **الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة**	٣٢٥ - ٣٧٤
د. محاسن السيد نصر محمود جاد	
• **الدراسات الفنية:**	
١٣- **آليات إعداد الممثل في المسرح العراقي المعاصر «صلاح القصب في مسرح الصورة أنموذجًا»**	٣٧٧ - ٤٠٤
د. عمار عبد سلمان محمد	
١٤- **الأبعاد الجمالية لسيمياء التواصل العلاماتي وتمظهراتها في فنـون مـا بعـد الحداثـة**	٤٠٥ - ٤٣٢
أ.م.د. هيلا عبد شهيد مصطفى	
١٥- **توظيف استراتيجية المتشابهات لتطوير الانطباع البصري عند طلبة التربية الفنية حول التكوين الفني**	٤٣٣ - ٤٦٠
أ.م.د. عمر عنيزي سلمان	

تابع محتويات العدد ٦٨

عنـوان البحـــث	الصفحـــة

- **الدراسات اللغوية:**

16- Влияние членения и порядка слов на грамматическое и семантическое значение простых предложений в русском языке **1-16**

Аль Шаммари Маджида Джамиль Ашур

تـأثير تقسـيم وترتيـب الكلمـات علـى المعنـى النحـوي والـدلالي للجمـل البسيطة في اللغة الروسية.

د. ماجدة جميل عاشور الشمري

17- Dr. Hamed Gohar and the establishment of the National Institute of Oceanography and Fisheries in Hurghada from 1928-2020 AD ..... **17 - 54**

Prof. Ashraf Mo'nes & Dr. Abdelraheam Hamed

الـدكتور حامـد جـوهر وإنشـاء المعهـد القـومي لعلـوم البحـار والمصـايد بالغردقة من ١٩٢٨-٢٠٢٠ م

أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس & د. عبدالرحيم حامد أحمد محمود

18- The Extent of Knowledge in Iraqi Women To Furnish Bedroom ..... **55 - 76**

Siham Muhsin Amwilih Al-Rubaiee

مدى معرفة المرأة العراقية لتأثيث غرفة النوم

الباحثة/ سهام محسن الربيعي

التوجهات الاقتصادية والسياسية لروسيا الاتحادية تجاه الشرق الأوسط «سوريا نموذجًا»

Russia's Economic and Political orientations towards the Middle East «Syria as a model»

د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن

مدرس اقتصاد بقسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

ahmedgomaad@gmail.com

د. رامى على محمد عاشور

دكتوراه العلوم السياسية – جامعة القاهرة

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

بمجئ ما عرف بالثورات العربية فى أوائل العقد الثاني من القرن الحادى والعشرين، بدأ الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط يتزايد بشكل كبير جدًا، الأمر الذى ترتب عليه تغيير كبير فى سياسة روسيا الخارجية من خلال اتباع سياسات جديدة من شأنها أن تزيد من مكانتها النشطة في المنطقة ، نتيجة الأحداث التي وصلت إليها ليبيا وسوريا ، والتى انخرطت فيها أطراف إقليمية ودولية عديدة، منها روسيا.

إلى جانب روسيا، تشمل الجهات الفاعلة الأخرى المتورطة في سوريا تركيا وإيران وحزب الله وإسرائيل والجماعات الجهادية السنية والقوات الكردية السورية والولايات المتحدة ونظام الأسد نفسه؛ حيث لم يكن نهج السياسة الخارجية الرئيسي لبوتين هو السعي إلى انتصار جانب على الآخر، أو حل النزاع بين الأطراف المتصارعة، ولكن الوصول إلى نوع من التوافق مع جميع الأطراف المتنافسة المختلفة (باستثناء الجهاديين) ، ومن ثم منحهم حافزًا استدعى موسكو – حتى مع استمرار صراعاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى –، ويُمنح هذا موسكو فرصًا عديدة لتعزيز نفوذها من خلال الموازنة بين الأطراف المتصارعة، وبقدر ما تنجح روسيا في تحفيز مختلف الأطراف المتصارعة في سوريا على التعاون مع موسكو، فإن الجهود الأمريكية لمواجهة النفوذ الروسي في الشرق الأوسط تزداد صعوبة بسبب حقيقة أن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية جميعًا يتعاونون مع روسيا إلى حد ما، كما أقامت موسكو أيضًا درجة من التعاون الهش مع تركيا في شمال سوريا حيث تدعم أنقرة خصوم نظام الأسد (بما في ذلك الجهاديون) وتركيا نفسها في صراع مع الأكراد السوريين الذين تأمل موسكو أن تتمكن من إقناعهم بالانضمام إلى نظام الأسد الذى يخدم نفوذها ومصالحها الاستراتيجية فى الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى عملت روسيا بالتوازى على دعم نظام بشار الأسد اقتصاديًا وعسكريًا إلى جانب دعمها السياسى والأمنى واستغلال عضويتها الدائمة بمجلس الأمن فى تحقيق أهدافها هناك.

الكلمات المفتاحية: روسيا – الولايات المتحدة الأمريكية – التعاون الاقتصادى – الإصلاحات الاقتصادية – سوريا – الإرهاب – الجماعات الجهادية – الناتو – مجلس الأمن – السياسة الخارجية.

Abstract:

During the Arab revolutions, the interest in the Middle East increased significantly, which led to a significant change in Russia's foreign policy through the implementation of new policies aimed at maximizing its active position in the region as a result of the events in Libya and Syria, in which many regional and international parties intervened. Including the Russian Federation.

Besides Russia, the other actors involved in Syria include Turkey, Iran, Hezbollah, Israel, Sunni jihadist groups, Syrian Kurdish forces, the United States, and the Assad regime itself. Putin's main foreign policy approach has been neither to seek the victory of one side over another nor to resolve conflict between contending actors, but to reach some sort of accommodation with all the different contending actors (except the jihadists) and thereby give them an incentive to court Moscow even as their conflicts with other actors continue. This gives Moscow numerous opportunities to enhance its own influence through balancing between contending actors. And to the extent Russia succeeds in motivating various contending parties in Syria to cooperate with Moscow, America's effort to counter Russian influence in the Middle East is made more difficult by the fact that America's allies are all cooperating with Russia to some extent.

Moscow has also established a fragile degree of cooperation with Turkey in northern Syria where Ankara is supporting Assad regime opponents (including jihadists) and Turkey itself has conflicted with Syrian Kurds whom Moscow hopes it can persuade to join forces with the Assad regime. Which achieves its influence and strategic interests in the Middle East

On the other hand, Russia worked in parallel to support the Bashar al-Assad regime economically and militarily, in addition to its political and security support, and exploited its permanent Membership in the Security Council to achieve its goals there .

Keywords: Russia - USA - Economic Cooperation - Economic Reforms - Syria - Terrorism - Jihadist Groups - NATO - Security Council – Foreign Policy

مقدمة

ظلت منطقة الشرق الأوسط – التي كانت إحدى أهم مناطق الصراع العالمي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة –، متدنية جدًا بين أولويات السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية خلال التسعينيات في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي، حيث أظهرت وجود مشاكل أساسية يجب حلها في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي مثل الأزمات الاقتصادية والتطرف و زيادة النزعة القومية. داخل الحدود والصراعات السياسية والصراع الساخن مع الشيشان، إن أولوية السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. كانت إعادة تعريف وإعادة إقامة علاقاتها مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. بالتوازى مع محاولة روسيا إعادة بناء هيمنتها في الأراضي السوفيتية السابقة خلال نفس الفترة.

في هذا السياق، وخاصة في النصف الأول من التسعينيات، تحركت روسيا بفهم معين للدول الغربية في قضايا مهمة مثل حرب الخليج وعملية السلام العربية الإسرائيلية.

في الفترة الجديدة من السياسة الخارجية الروسية، عندما انتُخب فلاديمير بوتين رئيسًا في عام ٢٠٠٠، يمكن القول إن موسكو حاولت لعب دور أكثر فاعلية في الشرق الأوسط، وأحد الأسباب الرئيسة لذلك هو طموح روسيا فى هيمنتها فى أوراسيا؛ فترتب على ذلك تزايد سريع في التجارة والاتصالات السياسية رفيعة المستوى مع دول المنطقة، والدعم العسكري والدبلوماسي للدول التي استبعدها الغرب مثل إيران وسوريا، والحوار الدبلوماسي مع جهات فاعلة مثل حماس وحزب الله وعضوية المراقبين في منظمة التعاون الإسلامي، فأصبحت روسيا لاعبًا مهماً في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط.

من جهة أخرى، وبمجئ الثورات العربية، بدأ الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط يتزايد بشكل كبير جدًا، الأمر الذى ترتب تغيير كبير فى سياسة روسيا الخارجية من

خلال اتباع سياسات جديدة من شأنها أن تزيد من مكانتها النشطة في المنطقة نتيجة الأحداث التي وصلت إليها ليبيا وسوريا.

وعلى الرغم من تعامل حافظ الأسد مع الإدارة الأمريكية، حدثت صدمة للولايات المتحدة الأمريكية من تعامل ابنه (بشار الأسد) عقب توليه الحكم خلفًا لأبيه؛ حيث لم ينظر بشار الأسد إلى جهود الولايات المتحدة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الشرق الأوسط تحت إسم مشروع الشرق الأوسط الكبير (BOP)، حقيقة إن تغيير الإدارات على هذا النحو من خلال التدخلات في تونس ومصر وخاصة العراق، ترك انطباعًا سلبيًا عن بشار الأسد للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. نتيجة لهذا الانطباع، بدأت حكومة الأسد، فى بحث شراكات استراتيجية إقليمية قوية، من خلال إظهار قربها من حكومتي روسيا وإيران.

وهو ما ترتب عليه، تولى بوتين وبشار الأسد زمام الإدارة المنسقة ، وبدأت شراكات استراتيجية جديدة تحظى بالأولوية في السياسات الخارجية لهذه الدول، من هنا يقدم هذا البحث الإجابة عن عدة تساؤلات تتمثل فيما يلى:

١- ماهى محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط؟

٢- ماهى مرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا؟

٣- ماهو أثر التدخل العسكرى الروسي على نظام بشار الأسد؟

٤- ماهى الفرص والتحديات التي تواجه التعاون التجاري الروسي السوري؟

بناءً على ماسبق، تتناول تلك الدراسة التوجهات الروسية تجاه نظام بشار الأسد من الأبعاد التالية:

١- الموقف الروسى تجاه الأزمة السورية

٢- دوافع التدخل العسكري الروسي

٣- التعاون الاقتصادي بين روسيا وسوريا

٤- نظرة روسيا إلى الإصلاحات الاقتصادية في سوريا

٥- السلاح الكيميائى و أثره على إدارة "الأزمة السورية

٦- التوجهات الفكرية للرئيس الروسى فلاديمير بوتين

أولًا- محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط:

تؤثر المحددات الداخلية والخارجية على صياغة السياسة الخارجية للدول خاصة الدول الكبرى تجاه منطقة مليئة بالصراعات، حيث إن الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط دفعت روسيا نحو إعادة ترسيم محددات وأولويات سياستها الخارجية فيما يُعرف بمبادئ السياسة الخارجية الروسية للفترة من ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٢٠، وقد حافظت تلك المبادئ على مجموعة من الثوابت وغيرت مجموعة من التوجهات مقارنة بما كانت عليه منذ مطلع الألفية، فسياسة روسيا الخارجية تستند تقليديًا إلى الحفاظ على ثلاث قوى لروسيا كمايلى:

١- روسيا كقوة نووية.

٢- روسيا كقوة كبرى في العلاقات الدولية

٣- روسيا كقوة مؤثرة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتم إضافة بعد جديدً يقوم على التخلص من نتائج الحرب الباردة بهدف استعادة ما خسرته على الساحة الدولية[١].

ثانيًا- التوجهات الفكرية للرئيس الروسى فلاديمير بوتين:

١- التوجهات السياسية

يمثل الرئيس (بوتين) مركز الثقل فى النظام السياسى، وهو الذى يُحدد الخطوط العريضة ، واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية فى البلاد، هذا بالإضافه الى افتقار روسيا لحياة حزبية بشكل واضح، وهذا أدى إلى قيام بوتين – فى قيادته لحزب روسيا

الموحد – بالسير علي سياسة الوسط التى تجمع بين اليمين واليسار، وبذلك تجمع أكبر عدد من الأنصار حوله ، وساهمت هذه السياسة فى تقليص حجم المعارضة بشكل كبير[٢].

مما أدى – بعد توليه السلطة في أبريل ٢٠٠٠–، إلي اعتماده لاستراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الاستراتيجية، وانعكس هذا بوضوح على سياسة روسيا الخارجية، حيث طالب الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي، و اتجه بوتين إلى بناء علاقات شراكة مع كلٍّ من الصين والهند، وتعزيز استثمار ميراث الاتحاد السوفييتي السابق، وما بناه في مناطق مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

فمن الواضح أن بوتين قد كرَّس قدرًا ملحوظًا من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية، تحاول روسيا من خلاله استعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الراهن والظروف الحالية، وانعكس ذلك بشكل قوى على السياسية الخارجية الروسية فى الشرق الأوسط[٣]، فقد عملت روسيا على وضع استراتيجية سعت من خلالها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها فى المنطقة والحفاظ عليها، وتمثلت أولى ملامح تلك الاستراتيجية في محاولة تقويض قوة الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في المنطقة من خلال مزاحمتها في القضايا الشائكة والحساسة بالشرق الأوسط[٤].

٢– التوجهات الاقتصادية[٥]:

ينظر الرئيس بوتين إلى الشرق الأوسط علي أنه سوق مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية، مثل الآلات والمعدات والأجهزة

والشاحنات والحبوب، ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في الشرق الأوسط؛ فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل ، والدعامة الأساسية لها.

ولقد ظل الاقتصاد الروسى يُعانى من الأزمات والمشكلات حتى مجئ بوتين إلى السلطة، حيث وضع بوتين نظاما للإصلاح الاقتصادى يهدف إلى رفع معدل نمو الناتج المحلى وخفض الاعتماد على صادرات النفط والانتقال إلى اقتصاد سوق حقيقى، لذلك سعت روسيا إلى هيكلة سياستها تجاه الشرق الأوسط، وفق أهدافها الاقتصادية ومصالحها الاستراتيجية، وبذلك تراجعت الأهداف الأيديولوجية التي استندت عليها سياستها في عهد الاتحاد السوفيتي، فمصالح روسيا جعلت فلاديمر بوتين يعمل على جذب المساعدات والاستثمارات العربية من خلال إيجاد شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وسوقًا للسلاح، بالإضافة إلى السعي لإيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية، لمساعدة روسيا في التغلب على أزمتها الاقتصادية وتنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا وبلدان العالم العربي، والحصول على المعاملة التفضيلية والمساهمة في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة كي تصبح روسيا عاملًا مؤثرًا فى المعادلة الأمنية والسياسية للشرق الأوسط، وإثبات أن لديها قدرة ومكانة على الساحة الدولية، وخاصة مع بلدان الخليج باعتبارها أغنى بلدان المنطقة، فضلًا عن تنشيط تجارة السلاح الروسية، حيث يعتبر الوطن العربي سوقًا مهمًا لمثل هذه التجارة.

٣- التوجهات العسكرية:

فى ظل الحرب البارده والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، احتل الاتحاد السوفيتى المرتبة الثانية الأكبر فى العالم فى مجال صناعة السلاح،

إلى أن بدأ الاتحاد السوفيتى فى تقليص قدراته العسكرية عبر اتفاقيات متتالية للحد من التسلح وتخفيضه على المستويين النووى والتقليدى بالإضافة إلى الوضع الاقتصادى المتردى.

على صعيد أخر ورثت روسيا الاتحادية من الاتحاد السوفيتى ترسانته النووية، ولذلك فهى تحتل المركز الثانى من حيث الناحية النووية، و عند وصول بوتين إلى السلطة عمل على رفع المستوى المعنوى لأفراد القوات المسلحة الروسية من خلال تحسين وضعهم المادى، علاوة على الاهتمام بتطوير القدرات البرية الروسية، كذلك نجحت روسيا فى استعادة مكانتها فى تصدير السلاح فى العالم(٦).

ثالثًا– أهداف السياسية الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط:

على الرغم من أن الشرق الأوسط لا يُمثل لروسيا سوى حجرًا من الأحجار التي تلعب بها على رقعة شطرنج الساحة الدولة؛ إلا أنها تسعى لأن تكون لاعبًا محوريًا فيه لعدة اعتبارات يتمثل أهمها فيمايلى:

١– استعادة مواقع النفوذ التي فقدتها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، ومعالجة الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤاً بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي والإقليمي، وتوظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها ومواطنيها في الداخل والخارج، في ظل سيادة منطق القوة، ومحدودية دور المنظمات الدولية والإقليمية، وعدم احترام قواعد القانون الدولي(٧).

من هنا، نستطيع القول بأن روسيا تهدف إلى مزاحمة الولايات المتحدة استراتيجيًا من أجل إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمُنهِكة للولايات المتحدة، ولعل معارضة روسيا الاتحادية للحرب على العراق فى ٢٠٠٣، كان إثباتًا واضحًا على سعي موسكو إلى إفشال المشروع

الأمريكي الأحادي في العالم بشكل عام، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص؛ حيث أدركت موسكو أن المستنقع العراقي لن يكون أسهل من المستنقع الأفغاني الذي وقع فيه الاتحاد السوفييتي في ثمانينيات القرن العشرين، وكلَّف السوفييت ماديًّا ومعنويًّا، وكان من بين عوامل نهايتهم، ولذلك أدركت روسيا تمامًا أن الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسمارًا جديدًا في نعش التفردية الأحادية الأمريكية، وسُينشئ فراغًا سياسيًّا وعالميًّا في خريطة النظام العالمي الجديد، مما يتُيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق الأوسط، ولكن هذه المرة بقوة[٨].

٢- تعتمد روسيا على مخزونها من النفط والغاز في سياستها الخارجية وهو ما يتضح في علاقاتها مع كل من (أوكرانيا – جورجيا) واحتكارها للسوق الأوروبية ومن ثم فهي تحتاج إلى التنسيق مع الدول ذات الثقل في السوق العالمي للنفط والغاز، **من هنا تنظر روسيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها أهم مقومات الشرق الأوسط؛ لما تمثله من قوة مالية واقتصادية ونفطية، وبالتالي فمن مصلحة روسيا أن يكون لها نفوذ في تلك المنطقة**، وأن تقيم علاقات جيدة مع دول الخليج، خاصة في ظل وجود تعاون متبادل على مختلف الأصعدة، ولجنة للحوار الاستراتيجي بين الطرفين[٩].

من هنا، نستطيع القول أن روسيا لديها مصالح اقتصادية مهمة في منطقة الشرق الأوسط بما تستحوذ عليه من مكانة كبيرة لعقد صفقات بيع للأسلحة الروسية، لأن الشرق الأوسط أحد أكبر مناطق العالم من حيث الطلب على الأسلحة، ومن ناحية أخرى فإن المنطقة تشهد تزايدًا ملحوظًا في الطلب على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية؛ وهو ما يُتيح لروسيا الفرصة في الحصول على نصيب من هذا الطلب[١٠].

٣- اعتماد الوساطة نهجًا فى سياساتها الخارجية، حيث تنظر روسيا إلى أن

اللعب بدور الوساطة أمرًا مغريًا، فهو يتيح لها الاضطلاع بدور عالمي مؤثر، خاصة أثناء المفاوضات، كما أن دور الوساطة يُمكِّن موسكو من اتخاذ موقع جيد للتلاعب بالتوترات بين الأطراف المختلفة لصالح مصالحها القومية(١١).

ترتيبًا على ذلك، فإن سعي روسيا إلى زيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، لا يخدم مصالحها هي فقط، بل تستفيد منه الصين الحليف الأكبر لروسيا؛ حيث ترى الصين – المصدر الأكبر للسلع في المنطقة – أن زيادة النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط أفضل من النفوذ الأمريكي الذي سعى كثيراً من أجل إبعاد الصين عن هذه المنطقة(١٢).

٤- تنطلق السياسة الخارجية الروسية من رؤية ترتكز في أحد مرتكزاتها على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن تلك المنطقة الاستراتيجية؛ لما تمثِّله من قلب العالم: حيث يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى الدولية، وتمثِّل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة أمريكية كانت أو روسية أو أوروبية(١٣)، فالشرق الأوسط يُمثل حزامًا غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويًّا لها، وتُسخِّر كل إمكاناتها لمنع أي تعدٍّ يهدد تلك المناطق. لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل خاص بكلٍّ من تركيا وإيران لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبةً في النفاذ إلى هاتين المنطقتين، ومحاولة اختراقهما والسيطرة عليهما؛ وهذا نظرًا لوجود نوع من الارتباط الديني أو العرقي أو اللغوي الذي بين هاتين الدولتين وبين الشعوب القوقازية وفي آسيا الوسطى، ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة، وفي جني أرباح اقتصادية لا

بأس بها من إيران،، بالاضافة الى ان روسيا تهدف إلى إبعاد رؤية الولايات المتحدة الأمريكية إلى مناطق أخرى غير مناطق الجوار الروسى وكان هذا من ضمن الأسباب الرئيسة التي جعلت روسيا تزيد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان تلك المنطقة، وهو ما دفع موسكو للاهتمام المتزايد بتلك المنطقة في الوقت الحالي، لا سيما بعد أحداث الربيع العربي؛ تخوفًا من وصول شعلة تلك الأحداث إلى المحيط الحيوي لروسيا .

رابعًا– مرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا:

حسب الرؤية الاستراتيجية الجديدة لاستعادة دور روسيا في العالم لا يمكن لروسيا تجاهل سوريا – الحليف الاستراتيجي لإيران والذي تعتبره روسيا مدخلها للدول العربية والإسلامية وآسيا الوسطى –، فأحداث سوريا شكلت فرصة لتجاوز الآثار النفسية للحرب في أفغانستان باعتبارها صراعًا مع قوى إسلامية انهزم فيها الاتحاد السوفيتى، وبدأ يتراجع دوره الإمبراطورى بسببها(١٤).

ومن ثم ترى القيادة الحالية أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لها حتى لو أصابه الوهن والضعف، كما أنها ستبقى حاضرة في مسرح العمليات السياسية في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات الاقتتال الأهلي، عبر بدئها بتطوير خطاب "حماية الأقليات" واستغلالهم في دعاياتها السياسية، الأمر الذي سيمنح لها الكثير من الاستعراضات السياسية والدبلوماسية ويفتح لها خيارات وبما يتفق مع غاياتها الأمنية والجيوسياسية من جهة ، وبما يُفرج أزماتها السياسية والاقتصادية من جهة أخرى.

خامسًا– الموقف الروسى تجاه الأزمة السورية:

عندما بدأت الأزمة السورية كانت موسكو منشغلة بقضايا داخلية وأخرى خارجية لم تكن سوريا من ضمنها، فعلى الصعيد الداخلي كانت الاستعدادات تجري لإعادة

انتخاب بوتين ، أما على الصعيد الخارجي فقد أثار الاستغلال الأمريكي لقراري مجلس الأمن رقم (١٩٧٠) و رقم (١٩٧٣) بشأن ليبيا، وتحوير الهدف من حماية المدنيين إلى الإطاحة بمعمر القذافى، استياء موسكو الشديد لأنها تضررت ضررًا بالغًا بعد أن خسرت عقود تسليح مع نظام القذافي بمليارات الدولارات.

فهذين العاملين شكلاَ محددات بدائية للموقف الروسي من الصراع في سوريا، لكن استمرار موسكو على موقفها لأعوام متتالية يؤكد وجود مجموعة من **الدوافع والأهداف** حكمت الموقف الروسى فى سوريا تتمثل فيما يلى[١٥]:

١- العوامل الجيوستراتيجية:

ترى روسيا أن الولايات المتحدة تسعى الى إحكام قبضتها على المنطقة والحد من الشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية الصاعدة التى تتصدرها روسيا والصين، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيًا وسياسيًا، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة الكبرى، لذلك ترى فى سوريا منطلقًا مثاليًا لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافى المتميز وتحالفاتها الإقليمية مع إيران "وحزب الله "، فكل من إيران وسوريا ، هما امتداد جغرافى للحدود الجنوبية الروسية ، فمن وجهة النظر الروسية يعنى فقدان سوريا فقدان روسيا حليفها القوى والحقيقى الوحيد فى العالم العربى، وهذا بدورة يعنى أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها.

٢- مصالح روسيا فى المنطقة:

تتمثل تلك المصالح فى الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس ، فقد أصبحت الأزمة السورية مناسبة للبحرية الروسية لتذكير الآخرين بوجودها، كما يُعد سعي موسكو للتمسك بمكانتها كعملاق في حقل الطاقة من المصالح الروسية البارزة في الأزمة السورية، فهي تسعى إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديًا واستراتيجيًا، حيث إن قطاع الطاقة قد يحقق لها مكانة لم تتمكن من تحقيقها عبر القوة

العسكرية والمنافسة مع الغرب، وأيضًا يُمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف الروسى من الأزمة السورية؛ حيث تخشى روسيا أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا إلى أوروبا، وهذا من شأنه أن يحرم الكرملين ورقة رابحة استراتيجيًا واقتصاديًا.

ولعل من أهم الدوافع التي شجعت روسيا على تبني هذا الموقف هو ارتياب موسكو من عدم ممانعة الغرب لوصول تيارات الإسلام السياسي، إذ لم تخف موسكو قلقها من تصاعد هذا المد في أقاليمها المسلمة فضلًا عن توجسها من تنامي التفاعل التركي مع جموع الهيئات الثورية في العالم العربي، معتبرة إياها وارثة الدولة العثمانية وخصم روسيا التاريخي.

بالإضافه إلى أن ما يحكم الموقف الروسي تجاه سوريا هو علاقات موسكو مع اللاعبيين الآخرين الذين لهم مصالح في المنطقة، إذ ترى موسكو أن سياسات العديد من الجهات الإقليمية الفاعلة تجاه سوريا لا تنطلق من مخاوف تلك الدول إزاء معاناة المواطنين السوريين العاديين بقدر ما تنطلق من رغبة مشتركة لحرمان إيران من تمددها السياسي والعسكري في المنطقة بالدرجة الأولى الأمر الذي لا تخشاه روسيا، فعندما تحوّلت الانتفاضة السورية التي بدأت في مارس ٢٠١١ إلى حرب أهلية عنيفة ذات طابع طائفي قوي، و أدّى الصراع المسلح داخل الدولة، حتى أواخر نوفمبر ٢٠١٢ إلى مقتل حوالي ٦٠ ألف شخص، وانقسم المجتمع الدولي إزاء سوريا. وقفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا وبلدان الخليج – قطر والمملكة العربية السعودية بشكل خاص علنًا مع المعارضة المسلّحة للرئيس السوري (بشار الأسد)، وعارضت روسيا والصين ممارسة أي ضغوط على دمشق، وقد دعمت إيران نظام الأسد ماديًا، وتنخرط الهند والبرازيل، وكلاهما يسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن

الدولي، في عملية توازن صعبة إذ تمثّل الأزمة السورية اختبارًا لقوّة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة، لصدقيّة وفعّالية مجلس الأمن التابع لها(١٦).

هذا بالإضافة إلى أن مجئ الأزمة السورية في أعقاب اندلاع الأزمة في ليبيا، مع تطور الأوضاع في البلدين بشكل مختلف تمامًا، ساعد على ترسيخ موقف موسكو بشأن الأزمة المتطوّرة في سوريا، وكشفت للمجتمع الدولي خلفية موقف روسيا من مسألة التدخل العسكري الخارجي في النزاعات الداخلية، حيث كانت الأزمة السورية خروجًا عن هذا المسار العام فى السياسة الروسية، فعقب اندلاع المظاهرات السلمية ضد بشار الأسد ونظامه، اتخذت موسكو فى البداية موقفًا بين النظام السورى والمعارضة، وانطلقت فى موقفها هذا من حق الشعب السورى، وأعلنت ترحيبها بحزمة الإصلاحات التى أعلنها الأسد، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية، حيث انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأمريكيين مع ممثلى المعارضة السورية، ولكنها رحبت باتصالات الجانب الروسي، انطلاقًا من أن موسكو وسيط، وهى تحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة، غير أن تحولًا مهما حدث فى الموقف الروسي مع تصاعد الثوره السورية واستخدام السلطات العنف ضد المتظاهرين، ثم لجوء المعارضة للقوة ضد الجيش النظامى الموالى للأسد، فقد حملت موسكو المسؤولية للسلطة والمعارضة معًا، ورفضت رفضًا قاطعًا أى تدخل خارجى مباشر أو غير مباشر، ويختلف هذا الموقف جذريًا عن الموقف الغربى والعربى الذى حمل (بشار الأسد) وحده مسؤولية العنف والمذابح فى سوريا، وفقد الأمل فى الحل السلمى ليتجه إلى الدعم العسكرى للمعارضة من أجل الإطاحة (ببشار الأسد).

من هنا، رأت روسيا أن ما يحدث فى سوريا هو نزاع داخلى مسلح وأن بشار الأسد لا يتحمل وحدة مسؤولية العنف، وإنما يتحمل الطرفان (السلطة – المعارضة) مسؤولية ما يحدث فى ظل العنف المتبادل بينهما، كما أكدت روسيا على دور الطرف الثالث ، وان النزاع من وجهة نظرها ليس فقط بين النظام السورى والمعارضة ، وإنما

هناك مايسمى "القوة الثالثة" وهى تنظيم "القاعدة" وتنظيمات إرهابية مقربة منه.

انطلاقًا مما سبق رفضت موسكو الدعوة إلى تنحى بشار الأسد، كما رفضت فى بداية الأزمة أى تدخل خارجى بأى صورة من الصور للتأثير على مسار الثوره السورية، ووجهت انتقادات حادة لدعم المعارضة المسلحة ورأته تدخلًا خارجيًا غير مباشر لا يمكن قبوله ويؤدى إلى زعزعة الاستقرار فى سوريا والمنطقة بأسرها، فمنذ بداية الأزمة كانت الحكومة الروسية ترى أن النظام يواجه تحديًّا من قبل مجموعة متنوّعة من المحتجين، وقد أدركت بطبيعة الحال أن سوريا تعاني من العديد من المشاكل الجيوسياسية المماثلة لتلك التي تعاني منها كل من (تونس – مصر)، والمتمثّلة بنظام متحجّر أمضى في السلطة وغارق في الفساد، وأخفق في إحداث تغييرات في مجتمع يطالب بمزيد من الانفتاح والديموقراطية، حيث رأت روسيا أن بشار الأسد يستطيع الصمود في وجه أعدائه لفترة طويلة إلى حدّ ما، واعتبروا أن أي تغيير سريع للنظام في دمشق سيكون على الأرجح ناتجًا عن تدخّل خارجي(١٧).

و خلال الأشهر الستة الأولى، كان اشتداد الأزمة السورية يسير بالتوازي مع العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا، وهكذا فقد أصبح الهدف الرئيسى لموسكو يتمثّل في منع تكرار حدوث "السيناريو الليبي" في سوريا؛ حيث تُفضِّل روسيا التعامل مع الحكومات الممسكة بالسلطة لا مع معارضيها، وخاصة في البلدان غير الديموقراطية، لذلك فضَّلت روسيا – بقوة – الحكومة القائمة في دمشق كما هي، على المعارضة؛ فلم تكن موافقة على المعارضة السورية وقد عبَّرت عن رفضها تقريبًا لذلك الجزء من المعارضة السورية المكوَّن من سياسيين سابقين ومثقفين موالين للغرب، ممّن يقيمون منذ زمن بعيد خارج سوريا ولاتوجد لديهم أي روابط تُذكر في داخل البلاد، بما في ذلك المجلس الوطني السوري، الذي يشكّل الآن جزءًا من تجمّع أوسع للمعارضة.

هذا في حين كانت نظرة روسيا أكثر دفئًا تجاه معارضي النظام من المعتدلين

والعلمانيين الموجودين داخل البلاد الذين تقبَّلوا الحوار مع السلطات مثل هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديموقراطي وفي المقابل تنظر روسيا إلى متطرّفي الجيش السوري الحر الذين يريدون إسقاط نظام الأسد بالقوة بوصفهم مجموعة خطيرة حيث تضم هذه المجموعة بعض الديموقراطيين لكن نسبة الإسلاميين بين صفوفها أكثر بكثير، فطوال فترة الصراع، روسيا ترى أن المعارضة المتطرفة تسعى باستمرار لاستفزاز الحكومة وجرِّها للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، على نحو يجلب أكبر قدرٍ من المعاناة للسكان ويحرِّك الرأي العام الغربي ضدها، وتزامنت العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا مع الفترة السلمية للثورة السورية، وأثناء اشتداد زخم وحدية الأحداث الاحتجاجية، كانت عمليات المجلس الانتقالي العسكرية – بإسناد جوي من الناتو – تسير بخطوات متسارعة وأضحت تشعر روسيا حينها بالخسارة المتجددة، لذا أصبح الاهتمام الرئيسى لصناع القرار السياسي في روسيا هو منع تكرار حدوث "السيناريو الليبي" في سوريا، وحُسمت التفضيلات الاستراتيجية لروسيا في هذا الخصوص وأيقنت أنه لا مناص إلا باستمرار دعم الحكومات الممسكة بالسلطة لا مع معارضيها، وهي بذلك فضلت بقاء الحكومة القائمة في دمشق، وأضحت روسيا تصدر موقفًا واضحًا حيال الحراك الثوري ومجموع مؤسساته التمثيلية، وفى سبيل صد الاقتراحات التى تلقي بالمسؤولية على عاتق الحكومة السورية، ملزمة إياها وليس المعارضة بالانسحاب من المدن.

بالتوازى مع ذلك، كانت روسيا حريصة على ألا يتضمن أي قرار لمجلس الأمن لغة من شأنها أن تعطي ميزة تكتيكية للمعارضة وتكون بمثابة ذريعة للتدخّل؛ ففي يناير ٢٠١٢، عيَّن الكرملين مبعوثًا رئاسيًا خاصًا إلى سوريا، وهو نائب وزير الخارجية (ميخائيل بوغدانوف)، الذي يتمتع بمعرفة ممتازة في شؤون الشرق الأوسط. ومن ثم اقترحت روسيا على دمشق أن تعمل على تحرير نظامها السياسي المنغلق بشدّة والتواصل مع المعارضة ولكن من دون جدوى للأسف، و في ربيع عام ٢٠١٢، دعمت

روسيا والعواصم الغربية بشكلٍ رسمي ما سُمّيت "خطة عنان"، والتي تتبّأت بحصول حوار وطني يفضي إلى حلٍّ يقوده السوريون، على رغم أن الغرب ظهر وللمرة الثانية أكثر تشكّكا من روسيا حيال ذلك، خلال اجتماعهما في قمة العشرين في المكسيك، في يونيو ٢٠١٢، أكد الرئيسان (أوباما – بوتين) مجدّدًا دعمهما لهذا المبدأ العام(١٨).

كما قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر فى ٣ اغسطس ٢٠١٢، الذى اعتمد مشروع السعودية وتضمن إدانة استخدام العنف الذى تمارسة الحكومة السورية، وبتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، حيث رأته روسيا غير متوازن ويمثل التفافًا على قرارات مجلس الأمن، كما انتقدت قرار جامعة الدول العربية الصادر فى ٢٢ يوليو ٢٠١٢، الذى يدعو الى تنحى بشار الأسد وتأليف حكومة انتقالية ، ورأت أنة لا يساهم فى تسوية الأزمة.

وصوتت روسيا أيضا ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادر بشأن سوريا ٢٩ ابريل و٢٣ أغسطس٢٠١١، وفى يونيو ٢٠١٢، بحجة رفض استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل فى الشؤون الداخلية وتحقيق الأهداف السياسية التى تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذى يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، حيث كانت نقطة الخلاف الرئيسة بين روسيا والعواصم الغربية والتركية والعربية تتمثّل في إصرار روسيا على أن حل الأزمة السورية يجب أن يكون في أيدي السوريين أنفسهم وأنه يتعيّن على الأطراف الخارجية الامتناع عن التدخّل أو معاقبة دمشق، ولكن ما حدث كان مناقضًا لذلك حيث حثّت روسيا الأطراف الخارجية على الضغط على الشركاء السوريين الذين لديهم تأثير عليهم بحيث تضغط هى على دمشق، في حين تضغط واشنطن وحلفاؤها على المعارضة – بغية دفعهم عنوةً للجلوس إلى طاولة المفاوضات، بالإضافه إلى تدخلها العسكرى.

ولقد أسست المواقف خطوة لبدء مرحلة جديدة في تفاعلات الملف السوري وهي إدارة الأزمة وتبادل الأدوار، وضمن هذا السياق تم في جنيف في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ التوصل إلى اتفاق بين مجموعة العمل حول سوريا التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي ضمت الدول الخمس دائمة العضوية وتركيا والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وقد أشار بيان جنيف إلى تشكيل "هيئة حكم انتقالي،" مكوّنة من عناصر من الحكومة الحالية والمعارضة، تتولى كامل السلطة التنفيذية في البلاد، وتقود الشعب السوري نحو المصالحة الوطنية والتسوية السياسية، لكن فشل كل من المؤتمرين فى الاتفاق على خطوات عملية وفورية تفضي إلى تشكيل سلطة انتقالية(١٩).

و أعربت روسيا عن أسفها الشديد للاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذى تم تشكيلها في الدوحة في نوفمبر ٢٠١٢ من جانب الخليج والأتراك والأوروبيين بالدرجة الأولى ثم الولايات المتحدة بل وصفت موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار الذي منح الشرعية للإئتلاف الوطني بأنه يمثّل تعدّيًا على الاختصاصات الحصرية لمجلس الأمن، وفى الرابع من فبراير عام ٢٠١٢ استخدمت روسيا والصين حق الفيتو ضد مشروع قرار عربى غربى يدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأزمة فى سوريا ويندد بانتهاكات حقوق الانسان التى يمارسها النظام، وتكرر نفس السيناريو مره أخرى لمشروع قرار غربى فى مجلس الأمن الدولى تقدمت به بريطانيا وفرنسا بشأن وقف العنف فى سوريا، وفى ٢٠١٤/٥/٢٢ ضد مشروع فرنسي يقضى بإحالة الملف السورى الى المحكمة الجنائية الدولية(٢٠).

سادسًا– مكانة سوريا الاقتصادية فى السياسة الخارجية الروسية:

١– التعاون الاقتصادي بين روسيا وسوريا

أظهرت روسيا الاتحادية – التى تريد تعزيز مناطق هيمنتها في الشرق

الأوسط ومنع خسارتها بعد أن امتدت مظاهرات الربيع العربي إلى سوريا –، بعد رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علانية فكرة التدخل المسلح في سوريا، أظهرت أنها واحدة من دول صنع القرار في سوريا، التي تُعد حاليًا من أكبر أسواق السلاح لروسيا نتيجة الحرب الأهلية، إلى جانب ذلك، عندما ننظر إلى عام ٢٠١٠، نجد حجم التجارة بين البلدين بلغ ١.١ مليار دولار، وعندما ننظر إلى نهاية عام ٢٠٠٩، نرى أن الاستثمارات وصلت إلى رقم ٢٠ مليار دولار.

تُظهر الاتفاقيات الاقتصادية طويلة الأجل أن البلدين يتبعان الاستراتيجيات معًا في المستقبل، مقابل ذلك لم تتردد الحكومة الأمريكية في تنفيذ عقوباتها الاقتصادية على سوريا، من أجل إضعاف سوريا اقتصاديًا ضعفت سوريا، الأمر الذى ترتب عليه فقد معظم آبارها النفطية، بينما استمرت الأحداث في إسلوب لعبة الشطرنج في جغرافيا الشرق الأوسط، حيث وقعت روسيا بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع الحكومة السورية من أجل منع الولايات المتحدة من السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط، فالتعاون الاقتصادي بين البلدين كان أهم خطوة على طريق كسر إرادة الدول الغربية على هذه الأرض في الاجتماع الذي عقد فى عام ٢٠١٨ بين نائب رئيس الوزراء الروسى والرئيس السوري بشار الأسد.

٢- المحاولات الروسية لإنعاش الاقتصاد السورى

بالإضافة إلى العلاقات التجارية الحالية، عرضت السلطات الروسية على الأسد فكرة التنمية الاقتصادية السورية، خاصة بعد ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة ٢٧٪ في ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، وذلك لإنعاش الاقتصاد السوري من خلال مضاعفة هذا المعدل باتباع سياسات أكثر نشاطًا، حيث لا تقتصر العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا وسوريا على الإنفاق العسكري فحسب، بل تضمنت أيضًا خطوط الأنابيب ومشاريع الطاقة كجزء من هذا التعاون[٢١].

من جهة أخرى، فإن هناك علاقات طويلة الأمد بين موسكو وسوريا، لا سيما مع عائلة الأسد، مما يُضفي مصداقية على الوجود الروسي، علاوة على ذلك، سواء كانت مخادعة أم لا، فإن حجة الروس بوجودهم فى سوريا هى بسبب نفس الأسباب التي قدمتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (لوقف انتشار الإرهاب الجهادي) والتى وافق عليها الغرب أثناء غزو الروس للشيشان.

بالإضافة إلى وجود العديد من المصالح لروسيا هناك، التي يعتبرها الرئيس بوتين مبررًا كافيًا لمواجهة الخطر فى سوريا؛ فتم تجديد عقد الإيجار للقاعدة البحرية في طرطوس للجيش الروسى، لمدة ٤٩ عامًا أخرى بدأت من عام ٢٠١٧، لما لها من أهمية استراتيجية حيوية للبحرية الروسية لأنها المنشأة البارزة الوحيدة خارج الكتلة السوفيتية السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، إذا تدهورت العلاقات مع تركيا إلى النقطة التي أغلق فيها مضيق البوسفور، فسيتم قطع البحرية الروسية وخط إمدادها خارج البحر الأسود. من خلال امتلاك قاعدة عمليات يمكن من خلالها شن ضربات على سوريا، تمكنت روسيا أيضًا من إبراز صورة كونها قوة عسكرية قوية رادعة، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الفرصة لتعزيز لكفاءة القتالية المكتسبة خلال النزاعات السابقة واسعة النطاق ومتعددة الجنسيات مثل كوسوفو أو العراق، وفرض وجودهم فى المعادلة الأمنية بعد أن كان ليس لهم وجود بسبب الرفض الغربى والأمريكى، وكانت تجربتهم الحركية الوحيدة في جورجيا وشبه جزيرة القرم

فى الواقع كان هذا الإسقاط للقدرة العسكرية ناجحًا للغاية لدرجة أن تركيا (على الرغم من عضوية الناتو) تفاوضت لشراء صواريخ وأسلحة أخرى منها، مما يوفر الدخل الذي تمس الحاجة إليه مع استمرار العقوبات الدولية على روسيا للضغط على الاقتصاد في الداخل[٢٢]، فوقعت دمشق وموسكو عدة اتفاقيات في السنوات الأخيرة في مجالات الطاقة والبناء والزراعة. من بينها واحدة لشركة Stroytransgaz

الروسية للسيطرة على أكبر ميناء في سوريا في طرطوس، ومنحت صفقة أخرى نفس الشركة امتيازًا لمدة ٥٠ عامًا لاستخراج الفوسفات في المنطقة الوسطى من (تدمر)، فضلًا عن (٤٠) مشروعًا من ضمنها مشروعات متعلقة بإعادة تأهيل محطات الطاقة والتنقيب عن الهيدروكربونات في المياه السورية في البحر المتوسط[٢٣].

كما دعت روسيا شركاء الأعمال السوريين المحتملين إلى المعارض والمنتديات بما في ذلك معرض Arabia-Expo في موسكو ومنتدى يالطا الاقتصادي الدولي الخامس في شبه جزيرة القرم. ثم أشارت موسكو إلى دمشق أن الجهود الروسية لضمان الأفضليات التجارية لسوريا قد تعتمد على استعداد سوريا لتطوير علاقات تجارية مع شبه جزيرة القرم.

سابعًا- الفرص والتحديات التي تواجه التعاون التجاري الروسي السوري:

تتمثل الفرص فيما يلى:

١- وضوح المصالح التجارية الروسية في سوريا؛ حيث يوفر استخراج النفط والغاز والفوسفات والموارد المعدنية الأخرى، فضلاً عن إعادة بناء الرواسب والمناجم والبنية التحتية ذات الصلة فرصًا تجارية قيمة لموسكو.

٢- إمكانية توفير عقود إنشاءات مربحة للشركات الروسية من خلال تحديث شرايين النقل (السكك الحديدية السورية وميناء طرطوس) والمرافق (تجديد مطار دمشق الدولي).

٣- توفير فرص عمل واعدة بقطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث إن الحكومة السورية مهتمة ببناء "مجتمع معلومات" يعني الوصول إلى حلول برمجية روسية فريدة أن بإمكان سوريا الترقية إلى التكنولوجيا الغربية، مع تجاوز العقوبات.

٤- طموح رجال الصناعة الروس فى توطين الإنتاج في سوريا حتى يمكن

تصديره إلى العراق والدول العربية الأخرى من خلال "المحور الصناعي السوري"، باستخدام آليات التجارة البينية العربية؛ حيث ينظر بعض رجال الأعمال الروس إلى التعامل مع سوريا على أنه علامة على ولائهم للدولة الروسية مع توقعات بمكافآت في العقود داخل روسيا(٢٤).

أما التحديات فتتمثل فيما يلى:

١- محدودية النطاق الجغرافي والوظيفي للتعاون مع روسيا بسبب تعطيل وحدة أراضي الدولة السورية، حيث لا تزال إدلب وأراضي شاسعة في الشمال الشرقي خارج سيطرة الحكومة، فضلاً عن وصول قوات سوريا الديمقراطية إلى النفط السوري والأراضي المزروعة وموارد المياه..

٢- الخوف من العقوبات الغربية، حيث تفضل الشركات الروسية الكبيرة تنسيق G2G، خوفًا من العقوبات الغربية (نظرًا لارتباط روسيا الأقوى بالاقتصاد العالمي مقارنة بإيران) بالإضافة إلى الاعتماد على اللجنة الحكومية الثنائية جنبًا إلى جنب مع وزارة الصناعة والتجارة الروسية كوسطاء في المحادثات مع السوريين.

٣- التأثير السلبى الناتج عن انفصال سوريا عن النظام المالي الدولي، والذى يؤدى إلى التأثيرعلى الآليات المصرفية لتمويل التجارة الروسية السورية بالدولار الأمريكي / اليورو أوبالعملات الوطنية

٤- العقوبات الغربية على كل من موسكو ودمشق، وبالتالى فإن عجز العملة الصعبة في القطاع العام السوري لتمويل الواردات يعيق السداد في الوقت المناسب والقدرة على تنفيذ مشاريع مع الشركات الروسية دون مساعدة من الدولة الروسية.

٥- الممارسات التجارية المعقدة إلى حد ما، والفاسدة في كثير من الأحيان والبيروقراطية تجعل من الصعب على الشركات الروسية العمل فى البيئة السورية.

٦- الافتقار إلى تاريخ إيجابي بين القطاعين الخاصين في كل من روسيا وسوريا مقارنة بسوريا مقابل بقية العالم العربي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والصين والهند

٧- سلبية البيئة إلى حد كبير حول إعادة إعمار سوريا، والتي تجسدها عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في القيام باستثمارات رسمية قبل الانتهاء من الإصلاح الدستوري، والموقف العدائي للولايات المتحدة تجاه الرئيس الأسد والأمم المتحدة التي تنظر إلى إعادة الإعمار من منظور التعافي المبكر.

سابعًا- نظرة روسيا إلى الإصلاحات الاقتصادية في سوريا:

ترى روسيا جملة الإصلاحات الاقتصادية السورية بمنظور متعدد يتمثل فيمايلى:

١- تنظر روسيا إلى الإصلاحات الاقتصادية في سوريا على أنها "هدف وطني" يتطلب حشد الموارد المحلية من خلال التعاون بين الدولة السورية ورجال الأعمال، وتنمية بيئة دولية صديقة لسوريا دون مزيد من تسييس الصراع السوري.

٢- يراقب مجتمع الأعمال الروسي مستقبل الإصلاح الدستوري فى سوريا (عمل اللجنة الدستورية السورية) مع توقعات بإعادة التوحيد الاقتصادي وإيجاد حل حقيقي للمشكلة الكردية وفتح سبل أكبر لجذب التمويل الواسع النطاق من مصادر أجنبية.

٣- تحاول روسيا إقناع الدول الغربية والعربية بتقديم تبرعات والاستثمار في نظام الأسد السوري، بينما ينظر العديد من رجال الأعمال الروس إلى نظرائهم من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى كمستثمرين مشاركين أثرياء في إعادة الإعمار.

٤- تدعو موسكو إلى إعادة الإعمار من أجل السماح للاجئين السوريين بالعودة إلى ديارهم، بينما تناشد في الوقت نفسه بيروقراطيي الأمم المتحدة التخلي عن نهج "الحل السياسي يأتي قبل إعادة الإعمار"، على الرغم من النقص المنهجي في تمويل برامج الأمم المتحدة الإنسانية المتعلقة بسوريا[٢٥].

ثامنًا– السلاح الكيميائى و أثره على إدارة "الأزمة السورية:

ظهر الحديث عن استخدام الأسلحة الكيميائية منذ بداية الأزمة السورية، وقد أخذت موسكو تلك المسألة على محمل الجدّ، حيث كانت تُحذِّر من خطر حدوث هجوم كيميائى في سوريا من أن يشكّل ذريعة لتدخّل عسكري تقوده الولايات المتحدة، على غرار غزو العراق في العام ٢٠٠٣ – عندما اتّهمت إدارة جورج بوش الابن بغداد بأنها تعمل سرّاً على تطوير أسلحة دمار شامل –، و دعت مشاريع القرارات التي قدمتها روسيا والصين إلى مجلس الأمن في خريف عام ٢٠١١ طرفي الصراع في سوريا إلى وقف القتال والانخراط في الحوار، وكان من شأن وقف إطلاق النار وفقاً لتلك الشروط أن تبقي حكومة الأسد في السلطة، وهو ما لم يكن مقبولاً بالنسبة لكل من (الدول الغربية – المعارضة السورية)،. وقامت روسيا باستخدام حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات (الأولى فى أكتوبر ٢٠١١، والثانية فى ٥ نوفمبر ٢٠١٢، والثالثة فى يوليو ٢٠١٢) معطلة بذلك مجلس الأمن، حيث فشلت المساعى الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولى يدين السلطات السورية لاستخدام العنف فى قمع المتظاهرين بسبب معارضة روسيا والصين.

فنجد أن التأويل المتناقض للفاعل الروسي والأمريكى لصلاحيات الهيئة الانتقالية ساهم فى تعميق الأزمة سياسيًا وأطلق العنان للمسارات العسكرية بالتحكم والتأثير في أبعاد المشهد المحلي وجعلها عرضة لاستقطاب إقليمي ودولي حاد فرض نفسه بحكم الآثار والتداعيات الجيوسياسية للجغرافية السورية على المستويين الإقليمي والدولي.

وظهر بوضوح – خلال الأزمة – ارتفاع مستويات القمع الحكومي والتدرج السريع

باستخدام الأسلحة في سبيل ذلك، وصولًا لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية فى ٢١ أغسطس ٢٠١٣ التي راح ضحيتها أكثر من (٢٠٠٠) فرد، وسارعت روسيا لطرح مبادرتها المتعلقة بالسلاح الكيمائى وذلك قبل ساعات من بدء مناقشة الكونجرس الأمريكي التفويض الذي طلبه الرئيس الأسبق (أوباما) لتوجيه ضربة عسكرية كعقوبة للنظام السوري، وقد انقسمت الخطوط العامة لهذه المبادرة إلى (٤) مراحل كمايلى:

١- انضمام سوريا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية.
٢- الكشف عن مقار إنتاج الأسلحة وتخريبها
٣- فحص ترسانة الأسلحة الكيماوية
٤- ترسانة الأسلحة الكيميائية.

ولاشك أن"**المبادرة الروسية**" بوضع الترسانة الكيماوية السورية تحت الرقابة الدولية قد خلطت أوراق الإدارة الأمريكية، الى أجل "مؤقت" لتأجيل الضربة العسكرية ودعوة الكونجرس إلى إرجاء التصويت على تلك الضربة، لإفساح الطريق من جديد أمام الحلول السياسية لتلك الأزمة، فنجد إن" المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيميائي السوري" تعتبر محاولة لحفظ دور معظم الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة في الأزمة السورية، وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي الأسبق (بارك أوباما)، بسبب تردده الشديد في القيام بعمل عسكري ضد النظام السوري. ويبدو أيضا أن موسكو راهنت في طرح مبادرتها على أن حصول أوباما على دعم الكونجرس للقيام بالضربة العسكرية ليس سهلا، وهو ما اعترف به (جون كيري) أثناء مؤتمره الصحافي مع نظيره البريطاني (وليم هيغ) في لندن في التاسع من سبتمبر عام ٢٠١٣. فهذه المبادرة أعادت الأزمة السورية جزئيًا إلى طريق الحلول السياسية وأيضًا ساهمت في إعطاء حياة جديدة للنظام على الساحة الدبلوماسية، فلقد كشفت الأزمة في سوريا فاعلية الدور الروسي في المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية ساهمت بشكل أو آخر بتموضع روسيا الرئيسي ضمن معادلات وتفاعلات التغيير في المنطقة، خاصة بعد المبادرة التي أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية مقابل وقف

الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جنيف[٢٦]. الذى دعمته الأمم المتحدة بهدف إنهاء الحرب الأهلية السورية من خلال الجمع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة انتقالية، مع صلاحيات تنفيذية كاملة، وتم ذلك في ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

ونتيجة لفشل المؤتمر تم عقد **مؤتمر آخر بإسم (جنيف ٢)** فى ٢٢ يناير ٢٠١٤، لإنهاء الأزمة السورية ولكن المحاولات السياسية فشلت في جنيف ٢، ليعود التركيز من جديد على العمل العسكري للمعارضة السورية.

وتم ملاحظة وجود ثلاثة عوامل أساسية وراء إفشال السعي لايجاد حل للازمة السورية في اجتماع "جنيف ٢"، **كمايلى:**

١- عدم إعطاء مسألة مكافحة الإرهاب الأولوية على الحل السياسي.

٢- رفض جلوس إيران على طاولة الحل.

٣- اشتراط الرحيل الفوري للرئيس الاسد قبل البدء بالعملية السياسية.

تاسعًا- أثر التدخل العسكرى الروسي على نظام بشار الأسد:

نتيجة لهذا التعاون العسكري، زادت الاستثمارات العسكرية الروسية في سوريا إلى أكثر من ٢٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٢، وفي سياق هذه الاستثمارات، سيكون من المفيد فحص الأسلحة الروسية الأصل في المخزون السوري.

على سبيل المثال، في المخزون العسكري السوري، كان هناك ٥٠٠٠ دبابة وأكثر من ٥٠٠ طائرة و ٤١ سفينة روسية الصنع حتى وقت قريب. بالإضافة إلى ذلك، لم تتردد روسيا في إمداد سوريا بنظام صاروخ ياخونت إيلر كروزر المستخدم ضد السفن الحربية. نتيجة لتصاعد حدة الحرب الأهلية وتدخل إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى في سوريا، تم توقيع اتفاقيات جديدة بين

الحكومتين السورية والروسية، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي S-300 و حرب الطائرات العسكريةMIG31 .

ومؤخرًا، تقوم القوات العسكرية الروسية بالاشتراك مع قوات النظام السوري بهجمات جوية أو برية مشتركة على التنظيمات الإرهابية، حيث يظهر لنا بوضوح مكان التعاون العسكري بين روسيا وسوريا(٢٧).

من جهة أخرى، دخلت الأزمة السورية مُنعطفًا جديدًا بعد التدخل العسكري الروسي في مجريات الأحداث هناك، حيث شنت القوات الروسية غارات جوية ضد أهداف مُعلنة في الأراضي السورية مع نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥، وذلك بعد أن حصل الرئيس "فلاديمر بوتين" على موافقة الكرملين لاستخدام القوة العسكرية خارج الحدود، تحت مبرر محاربة تنظيم "داعش"، ودعم نظام الرئيس "بشار الأسد" في مواجهة "الجماعات الإرهابية" بحسب تعبير "بوتين"، فقد بدأ التصعيد العسكري الروسي منذ بداية ربيع عام ٢٠١٥؛ بإرسال جنود إلى سوريا، حيث عملت روسيا على زيادة تعزيزات عسكرية، تمثلت في إرسال شحنات أسلحة متطورة إلى نظام الأسد، وشملت فريق تدخل عسكري وإرسال وحدات سكنية جاهزة إلى قاعدة جوية قرب اللاذقية.. ثم شرعت روسيا في بناء قوة مشتركة للتدخل السريع لشن حملات جو– أرض في محافظات اللاذقية وطرطوس على طول الساحل الشمالي الغربي، في إشارة تتجاوز بكثير نطاق الدور الذي طالما اضطلعت به روسيا على مستوى إمدادات الأسلحة والاستشارة.

وقد عززت روسيا وجودها على الساحل الروسي بقطع بحرية بما فيها سفن الإنزال البحرية إلى جانب ١٥ طائرة نقل من أجل إرسال أسلحة جديدة وقوات عسكرية إضافية إلى سوريا. وقد استخدمت تلك الطائرات مسارات جوية متعددة من روسيا إلى اللاذقية، وتمت هذه الأنشطة الجوية تحت غطاء بعثات المساعدات الإنسانية.

من جهة ثالثة، فقد مكنت العمليات الميدانية الروسية النظام السوري من استعادة بعض المناطق الاستراتيجية التي كان قد خسرها أخيرًا، خاصة أن قوات النظام قد استعادت بعضا من الروح المعنوية والقتالية، كما شملت المعدات والأسلحة التي تم جلبها إلى سوريا خلال تلك المرحلة (المركبات القتالية؛ ومنها ٦ دبابات من طراز تي –٩٠، و ٣٥ ناقلة جنود مدرعة، و ١٥ قطعة مدفعية، وشاحنات عسكرية، ومركبات رباعية الدفع، ووحدات المساكن الجاهزة لنحو ١٥٠٠ شخص، ومركز متنقل لمراقبة الحركة الجوية). كما تفيد بعض التقارير أن نحو ٢٠٠ عنصر من عناصر المشاة البحرية الروسية قد تم نشرها في اللاذقية لحماية المنشآت الروسية. بجانب تمركز عناصر من لواء المشاة البحرية الروسية رقم ٣٦٣ في سوريا.

بالإضافة إلى طائرات سوخوي ٣٤ الأحدث، وسوخوي الاعتراضية ٣٠ الأكثر تطورًا، وطائرات ميج ٣١، بجانب طائرات إسناد جوي للهجوم البري من نوع سوخوى، وصواريخ أرض أرض من نوع أس أيه–٢٢ للدفاع عن مطار اللاذقية بجانب طائرات النقل الاستراتيجية والدبابات وطائرات تجسس واستطلاع.

وتزامن مع الضربات العسكرية الروسية الكشف عن إنشاء غرفة تنسيق أمني في بغداد بالعراق تجمع دول روسيا وإيران والعراق والنظام السوري ولا شك حزب الله ضمن هذا التحالف الذي يُعلن عن نفسه باعتبار هدفه مواجهة تنظيم داعش، وربما يكون هذا التعاون قد جاء كرد فعل على فشل روسيا في الترويج لتحالف جديد لمحاربة داعش في منتصف عام ٢٠١٥ يضم كلا من روسيا والسعودية وتركيا والأردن[٢٨].

عاشرًا– دوافع التدخل العسكري الروسي:

لقد كشف الرئيس "فلاديمير بوتين" عن سيناريو التدخل العسكري الروسي في سوريا والتي بيّنها في ثلاث خطوات لإنهاء الأزمة السورية والقضاء على "داعش "، **وذلك على النحو التالى:–**

١- دعم الجيش السوري فقط في كفاحه ضد التنظيمات الإرهابية تحديدًا.

٢- أن يكون هذا الدعم جويًا فقط دون مشاركة في عمليات برية.

٣- اقتصار مثل هذا الدعم من ناحية الزمن على فترة قيام الجيش السوري بإجراء عمليات هجومية ومُتبعًا نهج "الحرب الاستباقية".

حيث أعلن بوتن قبيل بدء أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة آنذاك، أن ما يدفع روسيا إلى دعم بقاء نظام "بشار الأسد" هو أن هناك في سوريا أكثر من (٢٠٠٠) مقاتل من دول الاتحاد السوفيتي السابق، مُعربًا عن مخاوفه من عودة هؤلاء المتطرفين إلى روسيا، ومن ثم فالأفضل – من وجهة نظره – مساعدة "الأسد" على قتالهم في الأراضي السورية.

حادى عشر- أبعاد ودوافع قرار "بوتين" بشن الغارات الجوية في الأراضي السورية:

تتمثل تلك الأبعاد فيما يلى:

١- دعم نظام "الأسد" ورفع مستويات هذا الدعم من المستوى السياسي والدبلوماسي إلى المستوى العسكري والأمني الواسع، خاصةً في ظل الخسائر التي مُنيت بها قوات "الأسد" وفقدها السيطرة على العديد من الأراضي (٨٠% من مساحة البلاد) لصالح التنظيمات المعارضة التي تصفها روسيا بـ"الإرهابية"، مرورًا بالمساعدة في القضاء على تنظيم "داعش"، وصولاً إلى المخاوف الروسية من عودة المقاتلين الأجانب في سوريا إلى روسيا واستهدافها بهجمات إرهابية.

٢- تأهيل ميناء طرطوس ليكون قاعدة عسكرية روسية تنفيذًا للاتفاق الموقع بين الدولتين منذ عام ٢٠٠٨، فضلًا عن مساعدة النظام السوري في تأسيس مطار عسكري بالقرب من مطار اللاذقية المدني، وبدء العمل في إقامة قاعدة عسكرية

روسية في مطار حميميم على بعد ٢٢ كيلومترًا جنوب مدينة اللاذقية.

٣- رغبة روسيا في مواجهة العزلة الغربية والضغوطات المفروضة عليها في السنوات الأخيرة، حيث إن تواجد روسيا مجددًا في سوريا يعكس أنها ليست مجرد قوة إقليمية في أوروبا الشرقية ومنطقة القطب الشمالي فقط، ولكنها أيضًا فاعل دولي قادر على نشر قدراته العسكرية في مناطق أخرى بالعالم. وبالتالي، تحاول موسكو بهذه الخطوة تخفيف الضغوط التي تمارسها عليها الولايات المتحدة في مناطق الجوار الجغرافي الروسي المباشر ومنها أوكرانيا، وذلك عبر ضغط روسي مقابل في مناطق تمثل أهمية استراتيجية للإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بما يُمكنها من فتح حوار مباشر تجاه جميع القضايا عبر التفاوض والمقايضة.

٤- سعي موسكو إلى إعادة شبكة تحالفاتها الإقليمية في الشرق الأوسط والتي كانت قائمة إبان الحرب الباردة قبل أن تفقدها منذ عقود، كما أن ثمة مخاوف روسية من استبعادها عند إعادة رسم خريطة المصالح الاستراتيجية في هذه المنطقة الحيوية، خاصة فى حالة تقارب إيران مع الغرب.

٥- ممارسة ضغوط مباشرة على الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وإقناعهم بالصيغة الروسية المتصورة لحل الأزمة السورية، ويدور مضمونها حول تأسيس حكومة انتقالية في سوريا يكون "بشار الأسد" جزءًا منها لمواجهة مخاطر وتهديدات تنظيم "داعش".

٦- منع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة من القيام بأي خطوات من شأنها تحديد "مناطق محررة" في سوريا وفرض حظر جوي عليها، حيث أكد نائب وزير الخارجية الروسي ومبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا "ميخائيل بوغدانوف" قبل أيام من التدخل العسكري في سوريا أن بلاده ترفض إقامة منطقة حظر جوي في سوريا، بناءً على اقتراح تركيا، مُعللاً ذلك بضرورة احترام سيادة الدول.

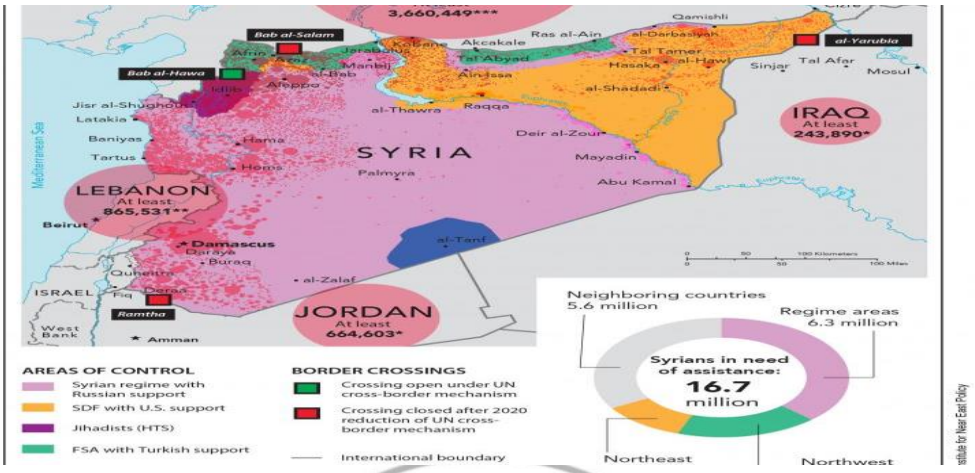

ثانى عشر: التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية:

توضح الخريطة التالية مجمل التداعيات الناتجة عن تفاقم الأزمة السورية:

المصدر: Charles Thépaut **"Expanding Humanitarian Assistance to Syrians: Two Deadlines Approaching",(Washington: *The Washington Institute*, 2021)**

فبالرغم من أن الخريطة توضح النفوذ الروسى – غير المسبوق فى سوريا – إلا أنها توضح تعددية أسباب التدهور السريع **للوضع الاقتصادي** في الأراضى السورية، فهي تشمل التدمير واسع النطاق لمناطق المعارضة التي أعيد احتلالها، فضلًا عن ارتفاع سعر صرف الليرة السورية في السوق السوداء ثلاثة أضعاف منذ أوائل عام ٢٠٢٠ وحده، مما جعل السلع الأساسية باهظة الثمن حتى بالنسبة للمقيمين من الطبقة المتوسطة سابقًا، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة سلة الغذاء لإعالة أسرة مكونة من خمسة أفراد لمدة شهر خمسة أضعاف منذ أكتوبر ٢٠١٩، وتوضح قصص النمو السريع لخطوط الخبز المدعوم وغيرها من السلع الأساسية أن الأزمة في مناطق النظام قد تفاقمت بدرجة كبيرة.

من جهة أخرى، فإن التقديرات المتعلقة بالمناطق التي يسيطر عليها المتمردون في شمال غرب سوريا، تُشير إلى أن حوالي (٤) ملايين شخص يعيشون

في هذه المنطقة اعتبارًا من عام ٢٠٢٠، بما في ذلك ٢.٧ مليون نازح داخليًا من أماكن أخرى في سوريا.

من هذا العدد، تقدر الأمم المتحدة أن ما لا يقل عن ٣ ملايين فرد يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، بسبب الاكتظاظ الشديد، فإن منطقة (إدلب) التي يسيطر عليها تنظيم " هيئة تحرير الشام " الجهادية بحاجة ماسة بشكل خاص إلى المساعدة في إدارة النظافة والحصول على المياه النظيفة

ومن بين ٢.٧ مليون نازح، يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن ١.٥ مليون مزدحم في مواقع "الملاذ الأخير"، والتي تعد مفرطة السعة بشكل كبير، حيث قدمت الجهود التي نسقتها الأمم المتحدة المياه النظيفة إلى ٢.١ مليون من سكان الشمال الغربي في يناير ٢٠٢١، لكن أكثر من ٤٤٪ من السكان المحليين يعتمدون على المياه باهظة الثمن التي توفرها الشاحنات الخاصة، وفقًا لبيانات المسح التي تم الإبلاغ عنها في ذلك الشهر من قبل مبادرة REACH.

أما المنطقة الشمالية الشرقية التي تسيطر عليها إلى حد كبير قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، فتعتبر موطنًا لأكثر من ٣ ملايين شخص، مع ١.٨ مليون يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، ومع ذلك، لا يزال الوصول إلى المساعدات بطئ جدًا، ومن المحتمل أن تكون هذه الأرقام قد تغيرت كثيرًا في أعقاب جائحة COVID-19 وتطورات أخرى.

على سبيل المثال، في مسح الاحتياجات الذي أجرته ريتش في يناير ٢٠٢١، أفاد نصف مجتمعات النازحين داخليًا في الشمال الشرقي وثلثي المجتمعات غير النازحة داخليًا بعدم وجود إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الإنسانية على الإطلاق، بينما ذكر ٩٨٪ من المستجيبين أن السكان في مجتمعاتهم، لم يحصلوا على الغذاء الكافي، وهذا ينذر إلى احتمالية تفاقم الأوضاع الداخلية فى سوريا خاصة فى ظل تفشى فيروس كورونا مما يهدد بتفجر الإقليم كاملًا إذا اخذنا فى الاعتبار

الأوضاع الاقتصادية والصحية السيئة التى تمر بها العراق ولبنان.

اللاجئون في الدول المجاورة. على الرغم من السهولة النسبية في تقديم المساعدة للسوريين في تركيا ولبنان والأردن (أكبر ثلاث دول مضيفة)، فإن احتياجاتهم بعيدة كل البعد عن الوفاء بها. أدى الاكتظاظ ونقص التمويل والحواجز التي تحول دون دخول سوق العمل الرسمي إلى وضع يائس لكثير من اللاجئين.

ثالث عشر – النتائج:

تبدو آفاق التنسيق بين سوريا وروسيا والاتحاد الأوروبي في إطار الإصلاحات الاقتصادية في سوريا غير مرجحة في المستقبل القريب، بسبب العقوبات الأوروبية القائمة ووسط عزم دمشق على "حفظ الوجه السياسي" في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالى لا يُنظر إلى معظم أعضاء الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي في سوريا، باستثناء جمهورية التشيك (التي احتفظت بسفارة في سوريا طوال النزاع).

في ظل هذه الظروف، يمكن تفسير أي نوع من المساعدة من الاتحاد الأوروبي على أنه تدخل في الشؤون الداخلية، بينما توجد فرص معينة للتعاون التجاري بين روسيا وسوريا، يجب إدارة التحديات بعناية، يعتمد النجاح فى تحقيق ذلك على ما يلي:

١- المقاربة ("الواسعة" أو "الضيقة") التي تتبناها موسكو لدورها في إعادة بناء سوريا.
٢- تقسيم الأدوار بين روسيا وإيران وكذلك مع الصين وحزب الله والجهات الفاعلة الأخرى التي تشارك أو ستشارك في إعادة الإعمار.
٣- هيكل المشهد الجيوسياسي الإقليمي (بناءً على الأدوار التي تلعبها الولايات المتحدة، تركيا والمملكة العربية السعودية) بهدف إعادة التوحيد الاقتصادي المحتمل للبلاد ودمج المناطق الكردية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
٤- مصير العقوبات التي تفرضها الدول الغربية والعربية على سوريا.

٥- تطوير العلاقات السورية مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى، بما في ذلك إمكانية مشاركة المانحين في إعادة إعمار سوريا.

٦- مستقبل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا وآفاق إعادة العلاقات التجارية التقليدية.

٧- العمارة السياسية في سوريا في أعقاب الإصلاح الدستوري.

من هنا، تصبح هناك ضرورة تستوجب تضافر جهودة دولية لإنعاش الاقتصاد السورى ووقف التداعيات الإنسانية لهذه الأزمة، فبالرغم من التداعيات الإيجابية لإنعاش الاقتصاد السورى لكل الدول المجاورة وما يستتبعه من تخفيف معاناة الاتحاد الأوروبى من موجات الهجرة غير الشرعية، إلا أن عدم إدارة تلك الأزمة بالشكل الصحيح أو الفشل فى تحقيق إنعاش اقتصادى حقيقى، سيدفع ثمن هذا ليس فقط الشعب السورى وإنما شعوب المنطقة العربية بالكامل ، حيث إنها مهيأة بالأساس لتفاقم ما تمر به من أزمات خاصة فى ظل جائحة كورونا ، وتمدد الإرهاب ، وانشغال معظم الأنظمة العربية ذاتها بالدفاع عن بقائها من تهديدات متعددة.

الهوامش والمصادر والمراجع

١- أحمد سيد حسين،"السياسات الروسية اتجاه الشرق الأوسط"،مجله الديمقراطية،العدد٢٠١٤,٥٢.

٢- لبنى عبد الله محمد ،" السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط "،المركز الديمقراطى العربى ، ٢٠١١-٢٠١٤.

٣- لبنى عبد الله ،المرجع السابق.

٤- معين عبد الحكيم ،" روسيا.. بين استعادة الدور والانفتاح على العالم"، الوحدة الاسلامية ،العدد٢٠١٥.١٥٧.

٥- لبنى عبد الله ، مرجع بق ذكره.

٦- نورهان الشيخ، "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟" السياسة الدولية، العدد ١٩٥. يناير ٢٠١٤.

٧- احمد عبد الله الطحلاوى،" استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"،المركز العربى للبحوث والدراسات ،٢٠١٤.

٨- نورهان الشيخ ،"روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية فى الوطن العربى "، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات،ديسمبر ٢٠١٢.

٩- أحمد سيد حسين ،"السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط "، مجله الديمقراطية ، العدد٢٠١٤,٥٣.

١٠- أحمد سيد حسين ،المرجع السابق

١١- لبنى عبد العزيز ، المرجع السابق.

١٢- عزت سعد الدين ،"التحديات امام مكانة روسيا فى الاستراتيجية العالمية "،السياسية الدولية،(العدد٢٠١٤,١٩٥).

١٣- نورهان الشيخ،"روسيا والتغيرات الجيواستراتيجية فى الوطن العربى "، مرجع سبق ذكره.

١٤- عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، الطبعة الأولى،(بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس، ٢٠١٣)

١٥- رابحة سيف علام، محمود حمدى أبو القاسم. "الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية." كراسات استراتيجية، العدد،٢٠١٣,٢٣٦.

١٦- محمد مجاهد الزيات ،"الأزمه السوريه ومواقف الأطراف المعنية "،أوراق الشرق الأوسط (العدد٢٠١٣,٥٨).

١٧- المرجع السابق نفسه.

١٨- المرجع السابق
١٩- صافيناز محمد أحمد ،"حلول صعبة:تعقيدات الآزمة السورية فى جنيف "،السياسية الدولية ،(العدد١٩٥,٢٠١٤).
٢٠- صافينار محمد احمد ،"الإداره الغائبة افاق تسوية الآزمة السورية بعد جنيف"،السياسية الدولية ،(العدد ١٩٦,٢٠١٤).
٢١- Zafer AY tarafından." Relations Between Russia and Syria in the Bashar Assad Era",(Ankara ; he South Security School (SSC ,2019))
٢٢- ALEXANDRA ROBERTS," Understanding the Relationship Between Russia and Syria"(Moscow , Aspen Security Forum., 2019)
٢٣- Syria and Russia discuss economic cooperation to counter sanctionshttps://www.france24.com/en/20200907-syria-and-russia-discuss-economic-cooperation-to-counter-sanctions
٢٤- Igor A. Matveev." Russian-Syrian Business Cooperation: challenges and prospects",(Switzerland: The Geneva Centre for Security Policy (GCSP)).
٢٥- Ibid.
٢٦- خلاف بين واشنطن و موسكو بسبب تأخر الأسد في تسليم الكيميائي"،متاح على الرابط التالى:
, acssesd on 22l12l2015,6pm.http://www.noonpost.net
٢٧- Zafer AY *tarafɯndan*." Relations Between Russia and Syria in the Bashar Assad Era",op.cit.
٢٨- احمد عاطف،" إستراتيجية الخروج: كيف سينتهي التدخل العسكري الروسي في سوريا؟" متوفر على الرابط التالى متوفر على الرابط التالى
http://www.rcssmideast.org acsessed on 22/12/2015,9pm

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 68 October 2021

Issn: 2536-9504

Online Issn :(2735-5233)